مجلـــــــــــة

آداب الرافدين

علميّـــــة محكّمـــــة

فصليـــّـــة

تصـــدر عن كليـــة الآداب

العـــدد: السادس والسبعون

السنـــة: التاسعة والأربعون

الموصـــــــل

١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م

الهيئة الاستشارية

- أ.د. وفاء عبد اللطيف عبد العالي – جامعة الموصل/ العراق (اللغة الإنكليزية)
- أ.د. جمعة حسين محمد البياتي – جامعة كركوك / العراق (اللغة العربية)
- أ.د. قيس حاتم هاني الجنابي – جامعة بابل/ العراق (تاريخ وحضارة)
- أ.د.حميد غافل الهاشمي – الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية/ لندن (علم الاجتماع)
- أ.د. رحاب فائز أحمد سيد – جامعة بني سويف / مصر (المعلومات والمكتبات)
- أ. خالد سالم إسماعيل – جامعة الموصل/ العراق (لغات عراقية قديمة)
- أ.م.د. علاء الدين احمد الغرايبة – جامعة الزيتونة/ الأردن (اللسانيات)
- أ.م.د. مصطفى علي دويدار – جامعة طيبة/ السعودية (التاريخ الإسلامي)
- أ.م.د. رقية بنت عبد الله بو سنان – جامعة الأمير عبدالقادر/ الجزائر (علوم الإعلام)

الأفكار الواردة في المجلة جميعاً تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه المراسلات باسم رئيس هيئة التحرير

كلية الآداب / جامعة الموصل – جمهورية العراق

E-mail: adabarafidayn@gmail.com

الرمز الدولي : ISSN 0378- 2887

آداب الرافدين

مجلة محكّمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثّقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية واللغات الأجنبيَّة

العدد: السادس والسبعون (كانون الثاني/ شباط/ آذار لسنة ٢٠١٩) السنة: التاسعة والأربعون

رئيس التحـــرير

أ.د. شفيق إبراهيم صالح الجبوري

سكرتير التحرير

أ.م.د.بشار أكرم جميل

هيئة التحرير

أ.د.محمود صالح إسماعيل	أ.د.عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن
أ.د.مؤيد عباس عبد الحسن	أ.د.علي أحمد خضر المعـــماري
أ.م.د.سلطان جبر سلطان	أ.م.د. أحمد إبراهيم خضر اللهيبي
أ.م.د. زياد كمال مصطفى	أ.م. قتيبة شهاب احمد

المتابعة والتقويم اللغوي

م.د.شيبان أديب رمضان الشيباني	– مدير هيئة التحرير
أ.م.أسامة حميد إبراهيم	– مقوّم لغوي/ اللغة الإنكليزية
م.د. خالد حازم عيدان	– مقوّم لغوي/ اللغة العربية
م. مترجم.إيمان جرجيس أَميـــــن	– إدارة المتابعـــــة
م. مترجم.نجلاء أَحمد حســـين	– إدارة المتابعـــــة
م.مبرمج. أحمد إحسان عبدالغني	– مسؤول النشر الإلكتروني

قواعد النشر في المجلة

- يقدم البحث مطبوعاً بدقة، ويكتب عنوانه واسم كاتبه مقروناً بلقبه العلمي للانتفاع باللقب في الترتيب الداخلي لعدد النشر.
- تكون الطباعة القياسية بحسب المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف ١٦/ المتن: بحرف ١٤/ الهوامش: بحرف ١٢)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (٢٧) سطراً تحت سطر ترويس الصفحة بالعنوان واسم الكاتب واسم المجلة، ورقم العدد وسنة النشر، وحين يزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة داخل المجلة على (٢٥) صفحة للبحوث الخالية من المصورات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (٣٠) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها، تتقاضي هيئة التحرير مبلغ (٢٠٠٠) دينار عن كل صفحة زائدة فوق العددين المذكورين، فضلاً عن الرسوم المدفوعة عند تسليم البحث للنشر والحصول على ورقة القبول؛ لتغطية نفقات الخبرات العلمية والتحكيم والطباعة والإصدار .
- ترتب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويعرّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول .
- يقدم الباحث تعهداً عند تقديم البحث يتضمن الإقرار بأنَّ البحث ليس مأخوذاً (كلاً أو بعضاً) بطريقة غير أصولية وغير موثقة من الرسائل والأطاريح الجامعية والدوريات، أو من المنشور المشاع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).
- يحال البحث إلى خبيرين يرشحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويحال – إن اختلف الخبيران – إلى (محكم) للفحص الأخير وترجيح جهة القبول أو الرد .
- لا ترد البحوث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر .
- يتعين على الباحث إعادة البحث مصححاً على هدي آراء الخبراء في مدة أقصاها (شهر واحد)، ويسقط حقه بأسبقية النشر بعد ذلك نتيجة للتأخير، ويكون تقديم البحث بصورته الأخيرة في نسخة ورقية وقرص مكتنز (CD) مصححاً تصحيحاً لغوياً وطباعياً متقناً، وتقع على الباحث مسؤولية ما يكون في بحثه من الأخطاء خلاف ذلك، وستخضع هيئة التحرير نسخ البحوث في كل عدد لقراءة لغوية شاملة أخرى، يقوم بها خبراء لغويون مختصون زيادة في الحيطة والحذر من الأغاليط والتصحيفات والتحريفات، مع تدقيق الملخصين المقدمين من جهة الباحث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، وترجمة ما يلزم الترجمة من ذلك عند الضرورة .

((هيئة التحرير))

المحتويـــــــــات

العنـوان	الصفحة
التوجيه النحوي للشاهد البلاغي وأثره في تصحيح الاستدلال به (شواهد علم المعاني أنموذجاً) أ.د. محمد ذنون يونس و أ.د. زاهدة عبد الله	١ - ٢٦
مطلع الأنوار ونزهة البصائر والأبصار لابن خميس المالقي (ت بعد ٦٣٩ هـ)دراسة تحليلية في المنهج - القسم الأول(*)- أ.د.يونس طرگي سلوم البجّاري	٢٧ - ٧٠
أنماط جملة صلة (الَّذي) الاسميَّة غير المؤكدة في القرآن الكريم - دراسة دلالية – م.د. شيبان أديب رمضان و أ.د.فراس عبدالعزيز عبدالقادر	٧١ - ٩٠
اعتراضات ابن الحاج (٧٤٦ هـ) على النحاة م. د نوفل إسماعيل صالح و أ.م. د حسين إبراهيم مبارك	٩١ - ١١٢
المروي عن أبي زيد في غريب الحديث لأبي عبيد - دراسة دلالية – م.د. أحمد محمود محمد و م.د. صلاح الدين سليم محمد	١١٣ - ١٣٨
المخفي والمكبوت في (رائحة السينما) لنزار عبد الستار (أبونا) أنموذجا م.د . محمد عبد الموجود حسن	١٣٩ - ١٥٨
مسالك الاستدلال عند سيبويه في تقويم الأخطاء النحوية م.د. سيف الدين شاكر البرزنجي	١٥٩ - ١٧٨
الندم بين البناء والهدم عند الشعراء الجاهليين م.د.آزاد عبدول رشيد و م.د.نوال نعمان كريم أحمد	١٧٩- ٢٠٤
الصلة بين الإعراب والمعنى في آيات السجدة في القرآن الكريم م.د. منى فاضل إسماعيل	٢٠٥ - ٢٢٨
جمالية التجاور الدلالي في رسائل القاضي الهروي م. ماجدة عجيل صالح	٢٢٩ - ٢٥٠
المراجعة والمعالجة في تراثنا اللغوي – دراسة في الصرف والميزان الصرفي م.م.أحمد عبدالله محمد	٢٥١- ٢٦٦
التابوت في قصة طالوت م. عمر عبد الوهاب الكحلة	٢٦٧- ٣٠٢
محاريب مراقد علماء ومشايخ الموصل في العصر العثماني أ.م.د.اكرم محمد يحيى	٣٠٣- ٣٥٠
قوى المعارضة في العصر العباسي الأول (١٩٨-٢٣٢هـ / ٨١٤-٨٤٣م) الواجهات والمقاصد أ.د. نزار محمد قادر و م.د. سرى ممتاز عبدالله	٣٥١- ٣٧٤
الحركة العمالية والنقابية المغربية ١٩٢٥-١٩٥٨ أ.م.د. سعد توفيق عزيز	٣٧٥- ٣٩٦

وظيفتا المدينة والشرطة في الأندلس وآراء بعض المؤرخين فيهما أ.م.د. برزان ميسر حامد الحميد	٣٩٧ - ٤١٨
مجتمع المغول القبلي مساكنهم ومأكلهم ومشربهم أ.م.د. رغد عبد الكريم النجار	٤١٩- ٤٤٢
آراء الأمام الذهبي في التصوف أ.م.د. عبد القادر احمد يونس و أ.م.د محمد عبد الله احمد	٤٤٣- ٤٧٨
الحروب الصليبية في أعمال المؤرخين الفرنسيين حتى نهاية القرن العشرين . دراسة في التدوين التاريخي أ.م.د. مصعب حمادي نجم الزيدي	٤٧٩- ٥١٨
من واردات بيت المال في الخلافة العربية الإسلامية (الزكاة) أ.م.د. نوري عزاوي حمود و م.د.محمد عبدالنافع مصطفى	٥١٩- ٥٥٦
ادِّعاءات التفسير العرقي للتاريخ بين الواقع العلمي والخيال الفلسفي ادِّعاءات جوستاف لوبون انموذجًا م.د. سلمان محمد خضر و م.د.كاوه عزيز إبرايم	٥٥٧- ٥٩٨
باتريس لومومبا حياته ودوره السياسي في الكونغو الديمقراطية (١٩٢٥- ١٩٦١) م.م. رغيد هيثم منيب	٥٩٩- ٦٢٠
علاقات الاسرة النواة بين الدين الاسلامي والواقع الاجتماعي (دراسة ميدانيه في مدينه الموصل) أ.م.حاتم يونس محمود و ياسر يونس محمود	٦٢١- ٦٤٨
النزوح الداخلي وتأثيره على الهجرة الخارجية في العراق (دراسة تحليلية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق) م.د. ايمان عبد الوهاب موسى	٦٤٩- ٦٩٢
سوسيولوجيا العالم الافتراضي دراسة تحليلية في علم اجتماع الاتصال م.إيناس محمود عبدالله	٦٩٣- ٧٣٠
الفكر التطرفي وأبعاده على التنمية والتغير الاجتماعي من منظور سوسيولوجي م.م.علياء أحمد جاسم و م.م.نجلاء عادل	٧٣١- ٧٥٢
المواءمة بين مخرجات أقسام تقنيات المعلومات والمكتبات ومتطلبات سوق العمل: المعهد التقني/الموصل أنموذجًا م.م خالد نوري عبدالله	٧٥٣- ٧٧٠

مسالك الاستدلال عند سيبويه في تقويم الأخطاء النحوية

م. د. سيف الدين شاكر البرزنجي*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٤/٢٤ تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، وسيد الأنبياء والمرسلين ؛ محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين ، وذريته وصحابته أجمعين . أما بعد :

فيكفي ما لكتاب سيبويه مكانةً عند أهله دافعاً لدراسة هذا الموضوع ، فكتاب سيبويه يعد من أشمل مصادر العربية وأكثرها دقة وأوسعها مادةً ، ضمّنه صاحبه خلاصة آرائه وآراء شيوخه ، دعاه الناس لأجل ذلك بـ(البحر) ، استصعاباً له وتعظيماً لما فيه ، فكأنه لن يستطيع تحمل مشاقّ قراءته والصبر على استخراج دقائقه وعويصه إلا من ركب البحر ، وقد صدقوا . وما زال الكتاب جديداً على الرغم مما أُلِّف في فنه بعده ، ومازال منبعاً صافياً لمن أراد دراسة النحو وأصول العربية .

زد على ذلك أن لازمة النقد والتقويم كانت ولا تزال من أهم أدوات التنظير النحوي ، فما بالك عند سيبويه أستاذ العربية الأشهر وإمامها المقدم ، في كتابه الذي يُعدُّ المعيار على العربية .

إنَّ (المسلك النقدي) أو (مسالك الاستدلال النقدي) تعني طريقة النقد ؛ كما تعني الطريق إلى النقد ، إذ إنها الإطار العقلي الذي تتحرك فيه وبموجبه الأدلة ، ومن هنا آثرناه على مصطلح (طريقة) أو (طرائق) أو (مناهج) .. .

أما لماذا (الاستدلال) ؛ فلأن القضية كلها مرهونة بالدليل وتدور حوله ، منه تبدأ وإليه تنتهي ، فهو المعيار والموضوع . وقد جعلتُ هذه الدراسة في ثلاثة عناوين رئيسة ، هي :

- المادة النقدية في كتاب سيبويه .
- مسالك الاستدلال في معارضة السماع .

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

- مسالك الاستدلال في معارضة القياس .

المادة النقدية في كتاب سيبويه:

اتفقت الروايات ـ على تغايرها ـ على أن الباعث الرئيس على وضع علم النحو خطأ صدر عن أحدهم في قراءته آيٍ من الذكر الحكيم ، أو في حديث له عارض ، فالتُمِسَ في ردّه إلى الصواب دليلٌ من كلام العرب (سماع)[١] ، وإذا بعلم كامل يبدأ من تصويب الخطأ ، ويُبنى على الدليل ، ومن هنا بدأت الحكاية .

والمفارقة بعد ذلك أن يكون الدافع لوضع علم النحو ؛ هو الدافع نفسه لأن يطلب سيبويه علم النحو ويضع أبجديته في مدونته الأشهر ؛ بعد أن لحن في مجلس شيخه حمّاد ؛ يحدوه في ذلك عهدٌ قطعه على نفسه ؛ قد فارق به مجلس شيخه وهو يردده : ((لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه أبدًا))[٢].

والأعجب من هذا وذاك أن يطلبه اللحن مرة أخرى ، ليدركه في دار الخلافة ؛ فضيَّق عليه فضاءها على سعته ـ إذ رماه به نحاة الكوفة النازلين ببغداد ـ كما ضيَّق عليه رحب الأرض في مجلس شيخه حمّاد من قبل ؛ ((فأقبل عليه الجميع فقالوا : أخطأت ولحنت))[٣] ، فإذا كان اللحن قد دعاه في المرة الأولى ليأخذ قلمه وقرطاسه ليشرع في بسط أبواب كتابه ويتسنم إمامة النحو ؛ فها هو ينزع القلم عن يده جانبًا ؛ ليسوقه إلى حتفه ؛ ((فما قتله إلا الغمُّ لما جرى عليه))[٤] .

---

(١) ينظر : مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة : ٦ – ٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر : ١١ – ١٢ ، وأخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الاعتصام ـ القاهرة (١٩٨٥م) : ١١ –١٢ ، ونزهة الالباء ، أبو البركات الانباري ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء (١٩٨٥م) : ١ – ٥ .

(٢) نزهة الألباء : ٥٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٧٠ .

من هذا نعرف أنَّ (اللحن : الخطأ) ونقده كانا بمكانٍ عند سيبويه في صنعة الكتاب [١] ؛ فبالنقد وحده عاير سيبويه لغة العرب وردَّ مرذولها [٢] ، وبه وحده حاكم لغة الشعراء [٣] ، ومروي القراء [٤] ، بل وكان يعاجل الأخطاء بمقولاته النقدية حتى قبل وقوعها ؛ وقد زخر الكتاب بوافرٍ منها ، فما أكثر ما تجده يقول [٥] : (لا يجوز كذا) ، و (لا تقل كذا) ، و (لو قلت كذا كان قبيحًا) ، و (هذا لا يكون) ، و (الرفع فيه الوجه ، والجر فيه قبيح) .. ونحو ذلك .

هذا غير مؤاخذاته على النحاة ، و تعد هذه المؤاخذات أهم من سالفتها بالنظر إلى موردها . فغاية ما يُقال في المدة التي أعقبت أبا الأسود الدؤلي إلى أوان الكتاب لسيبويه ظهور ثلاث طبقات من العلماء [٦] ، أفرزت ثلاثة ملامح منهجية [٧] ، تصنيفها ما يأتي :

الأول : يتزعمه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي . وينماز هذا المنهج بتجريد القياس ، وينزع أصحابه إلى القياس المجرد سواء اتفق مع الشواهد الواردة أم اصطدم بها ، فالقياس عندهم أقوى من كل شاهد وارد مهما بلغ من الصحة والثقة .

الثاني : يتزعمه أبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب ، ومن أهم خصائص هذا المنهج الاعتماد على الأثر مع القياس عليه كلما توافرت له الكثرة المعتمدة .

---

(١) ينظر : النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري (رسالة) ، سيف الدين شاكر نوري ، كلية التربية / جامعة ديالى : ٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتاب العربي – القاهرة (١٩٦٨م) : (٢/ ١٢٧ ، و ٢٧٨ – ٢٧٩) .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧/٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٠٨ ، و٤/ ٣٣٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ـ على التتالي ـ : ٢/ ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٤ .

(٦) ينظر : مراكز الدراسات النحوية ، عبد الهادي الفضلي ، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء (١٩٨٦م) : ٥ – ٢٣ .

(٧) ينظر : الموازنة بين المناهج البصرية (بحث) ، أحمد مكي الأنصاري ، مجلة الآداب ـ جامعة القاهرة ، مج ٢٣ ـ لسنة ١٩٦٢م : ٤٣ ـ ٤٥ .

الثالث : يتزعمه الخليل بن أحمد وتلميذه النابغة سيبويه ، وينماز منهجهم بتصحيح القياس .

وكان يكفي ما بين هذه المناهج الثلاثة ـ إن صح التعبير ـ من تباين دافعاً لوقوع الخلاف بين أصحابها ، وهذا ما سجّله الكتاب فعلاً ، كالخلاف الذي وقع بين يونس والخليل [١] ، وما أخذه سيبويه على عيسى بن عمر [٢] ، وأبي عمرو ابن العلاء [٣] ، فضلاً عما أخذه على بعض الكوفيين ؛ وقد تكنّى عنهم بـ (ناس)[٤] ، و(نحويين)[٥] .

وإذا كان لسيبويه فضلٌ يُذكر في إرساء دعائم المنهج الثالث وارتسام مذهبٍ للبصريين فيه ؛ فلا شك أنَّ النقد والتقويم كان أحد أدواته ، بل وأهم أدواته . ولست أنوي في هذا المقام الزعم بأن الخلاف بين أصحاب هذه المناهج والاحتجاج له قد احتكم إلى المنهجية المذهبية [٦] ، فلم تمنع سيبويه موافقته شيخه الخليل في المنهج ، من أن يأخذ عليه أشياء مما رأى [٧] ، لكنه على أيّة حال خلاف بين نظرين متباينين ودليلين متناظرين .

إنّ الملاحظ على هذه الإحصائية غير الحاصرة من الأمثلة أنَّ النقد في بعضها كان نقداً مباشراً لكنه في بعضها الآخر ؛ كان مبنياً على ترجيح أحد الرأيين

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٨ – ٣٥١ ، ٣٧٧ – ٣٧٨ ، ٢ / ٧٤ – ٧٧ ، ١٨٥ – ١٨٦ ، ٢٢٥ – ٢٢٦ ، ٣٠٩ ، ٣٩٨ – ٤٠١ ، ٣ / ٥١ ، ٢٩٠ – ٢٩١ ، ٣١٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٩٩ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ . وانظر كذلك : ٣ / ٥٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٣٤ ، ٣٨٩ ، ٢ / ٢٠ ، ٢ / ٥٠ ، ٨٠ ، ٣ / ٥٩ . وانظر كذلك : ١ / ٧٦ – ٧٧ ، ٤٤١ . كذلك : ١ / ١٤٧ ، ٢٤٥ ، ٣٨٢ ، ٢ / ٨٥ .

(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت : ٤٤١ .

(٧) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٦١ ، ٢ / ٨٦ ، ٣ / ٥ .

المتعارضين على الآخر ، وهذه المرحلة من مراحل الاستدلال يسميها النحاة بمرحلة (التعارض والترجيح) والتي تفضي بدورها إلى مرحلة (الجدل)[١] أما (التعارض) فـ ((يكون بين سماعين يعضد القياس أحدهما دون الآخر ، أو بين قياسين يعضد السماع أحدهما دون الآخر ، أو بين قياس بصري وقياس كوفي ، أو بين قياس واستصحـــاب))[٢] وهكذا . وأما (الترجيح) فـ((ترجيح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك ، وإذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يُسمى بالجدل النحوي))[٣] كما تقدم .

ومعايير الكتاب لم تغادر أدلة النحو الرئيسة من سماعٍ وقياسٍ ونحوها ابتداءً ، لا في النقد المباشر ولا في غيره ، وهذه مزية تحسب لمعايير الكتاب ، فالسماع والقياس يُعدّان من أهم الأدلة النحوية على الاطلاق ، ((لأنهما يمثلان بداية البحث النحوي ونهايته))[٤] ، ولا يصحُّ حمل موقف سيبويه من هذه الأدلة على بساطة الاحتجاج وعفوية الاستدلال بزعم انسجامه مع المرحلة التي وجد فيها .

كما أنه لم يتمحل في التماس مسالك شديدة التقعر للاستدلال بهذه الحجج في مرحلة التعارض والترجيح كما سنرى ؛ حين تخلّى عنها علماء القرون اللاحقة تدريجياً ، حتى أصبح ((الجدل النحوي حجاجاً له قواعده وأصوله وآدابه المرتبطة به ، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو))[٥] ، وهذه مزية أخرى تتضاف لما سبق .

---

(١) ينظر : الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ـ القاهرة (٢٠٠٠م) : ٦٦ ـ ٦٧ ، ١٨٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٦ ـ ٧٦ .

(٥) المصدر نفسه ، و ينظر : لمع الادلة في أصول النحو ، أبو البركات الانباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت (١٩٧١م) : ١٢٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ، ط١ ، جروس برس ـ لبنان (١٩٨٨م) : ١١٥ – ١١٩ .

وغير ما سبق ؛ فإنَّ مما يدل على عبقرية صاحب الكتاب في اعتماده معيار النقد أساسًا في صنعة الكتاب ؛ أن نجد إجراءاته النقدية عينها معتمدة في تأسيس علم قائم بنفسه ؛ هو (علم الجدل) ؛ وكان أبو البركات الأنباري ممن سبق إلى التأليف فيه ؛ إذ وضع كتابه (جدل الإعراب) ، ((ليكون أول ما صُنِّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل))[١] كما يذهب مؤلفه ، ثم ألّف السيوطي على منواله كتابه (الاقتراح) .

إنَّ المطلع على بنية النقد في الكتابين يجد أنَّ البعد النظري في (جدل الإعراب) يسامت تمامًا البعد العملي لأمثلة الكتاب لسيبويه ، مع اتساعٍ يسير في قاعدة الاستدلال لدى أبي البركات الأنباري فرضتها طبيعة الجدل النحوي في عصره ، وهذا أمر متوقع ؛ فلسنا نطالب سيبويه باستقراء شوارد النقد عن آخرها ، وسيتضح جليًّا هذا التواؤم من خلال عرض مادة الكتابين ، وحسبنا ـ مع هذه الموافقة ـ أنَّ أبا البركات الأنباري إن كان قد سبق إلى التنظير ؛ فإنَّ صاحب الكتاب قد سبق إلى التطبيق ، ولم يكن بدعًا على العربية ما كان من مسلماتها ، فـ((هم إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتلمذة له))[٢] ، ((وعنه أخذ البصريون صغيرهم وكبيرهم ممن أتى بعده))[٣] . ولك أن تتخيل ـ إذ يسبق التطبيق التنظير ـ إلى أي مدًى وفَّق صاحب الكتاب في تصويباته !! .

وفي ضوء ما سبق ؛ بات لزامًا تسليط الضوء على المسالك التي ارتادها صاحب الكتاب لبسط حججه بوصفها الإطار العقلي الذي تحركت فيه أدلته ، مقرونةً ببعدها النظري لدى أبي البركات الأنباري .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الانباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت (١٩٧١م) : ٣٥ .

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر (١٩٥٨م) : ٦٨ .

(٣) الانتصار لسيبويه من المبرد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٩٩٦م) : ٧٣ .

وإذا كان الحديث عن المادة النقدية في كتاب سيبويه ـ وفي غيره ـ لا يعدو الحديث عن (المعيار ، والموضوع) ؛ وأنّ الحديث عن أحدهما ؛ يعني الحديث عن الآخر من قريب أو بعيد ؛ فأكتفي بهذه العجالة عن مواضع النقد ومعاييره في الكتاب ؛ تاركاً التمثيل لها عند الحديث عن (مسالك الاستدلال) .

على أنَّ مسالك الاستدلال في تقويم الأخطاء النحوية عند سيبويه بجملتها تنقسم على قسمين :

الأول : مسالك الاستدلال في معارضة السماع

ومن المقطوع به عقلاً ((أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل (السماع) يكون في شيئين : الإسناد والمتن))[١] .

أ- **اعتراض الإسناد**

قال أبو البركات الانباري : ((فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين : أحدهما ؛ أن تطالبه بإثبات الإسناد ... والثاني أن تطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته))[٢] . و ((الجواب على المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة))[٣] ، أو ((يبيّن له طريقاً آخر))[٤] .

ولم أعثر فيما وقفت عليه من كتاب سيبويه ما يطعن به على سند روايةٍ مما صوّبه من سماع الآخرين إلا تعليقه على رواية بيتٍ رواه عيسى بن عمر ؛ سيأتي ، وهذا لا يعني أن سيبويه لم يكن يُعنَ بهذا المسلك أو أنه لا يعتدُّ به ، مع أن قلّة المؤاخذات من هذه الجهة تعد مؤشرًا حسنًا على ثقة من أخذ عنهم سيبويه ؛ في عصر خيف فيه على اللغة من الوضع والتزيّد [٥] ، فصحّة السند عند سيبويه كما سنرى تُعدُّ المعيار الأول على صحّة سماع الكتاب ، يدلك على ذلك عمل سيبويه بمقتضى هذا

(١) جدل الإعراب : ٤٦ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٦ – ٤٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٧ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ١٨٨ .

المسلك في سائر استدلالاته ، ومقتضاه كما تقدم التزامه بالإحالة على مصدر سماعه ، وتوثيقه مصادر سماعه بمعارضة بعضها ببعض ، فقد التزم مع أكثر سماعه أن يقول : ((سمعت من العرب))[١] ، و((سمعنا ممن يرويه عن العرب))[٢]، و((حدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب))[٣] . وهو يريد سماع نفسه ، وما سمعه من شيوخه عن العرب ، وما سمعه عن الذين رووا عن العرب ، ثم يبادر إلى معارضة هذا المسموع بعضه ببعض إن دعاه داعي التوثيق إلى ذلك . قال في بيت شعر رواه عيسى بن عمر : ((ولم نسمع عربياً يقولـه))[٤] ، وقال في بيت شعر آخر : ((ـ اَلَمْ تسأل الرَّبْعَ القَواءَ فينطق ...البيت ـ وزعم يونس : أنه سمع هذا البيت بـ (اَلَمْ) . وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان فلعل الشاعر قال : (ألاَ)))[٥] .

وتجده في موضع آخر يختبر الأعراب لعل أحداً لقَّنهم الوجه الذي يذهب إليه . قال معلقاً على شاهد من الشعر رواه : ((سمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت لم يُلقِّنه أحد هكذا))[٦] ، و ((هذه العبارة وأمثالها تدل على أن سيبويه كان شديد العناية بما يسمع من شواهد ، يحرص على أن يسمعها من العرب ابتداءً دون أن يقرأها عليهم ، أو يقرأها عليهم أحد غيره حتى لا يتأثر العربي بسماع شيءٍ من السائل الذي يسأله))[٧] . ولعل هذا يفسّر لنا سر التزامه مصطلح (الزَّعمْ) في كل ما نقله عن شيوخه مع اعتقاده بثقتهم : ((وزعم الخليل))[٨] ، ((وزعم

(١) المصدر نفسه : ١ / ٤٧ ، ٢٦٨ ، ٣٠٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧١ ، ٢٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٥ . وانظر ما يشاكل هذه العبارات ـ في الصفحات ـ : ١/ ٨٦ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ٢١٩، ٢٣٠ ، ٢٥٥ ، ٣٢٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٣ / ٣٨ .

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠ .

(٧) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة ، ط ١ ، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة (١٩٨٠م) : ٣١٣.

(٨) كتاب سيبويه : ١ / ١٥٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ .

عيسى))[١] ، ((وزعم أبو الخطاب))[٢] ، ((وزعم يونس))[٣] . ملقياً بثقل العهدة على القائل . وكان النحاة يوثّقونه . قال يونس : ((صدق فيما حكاه عنّي))[٤] .

أما ((ما نجده من روايات في بعض شواهد سيبويه تخالف ما أنشده سيبويه وتعارض روايته ، فيرجّح أكثرها . كما يقول العلماء . إلى اختلا ف الرواية ، وهذا الاختلاف لا يعني أن سيبويه مخطئ فيما رواه كما يذهب بعضهم ، بل يعني أن صاحب الكتاب روى الشعر كما بلغه على وجه من الوجوه ، ورواه غيره على وجه آخر))[٥] . قال البغدادي عبد القادر في شواهد الكتاب : ((اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً جُهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها))[٦] ، ثم يستدل على ثقة العلماء بسيبويه ونقله واعتدادهم بعلمه أنه ((روي في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردوا حرفاً منــها))[٧] ، أما قول الجرمي : ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها))[٨] ، فقد حمله على المدح ، فقال : ((فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء))[٩] . وإذا كان سيبويه قد ترك نسبة عدد من الشواهد إلى قائليها ؛

---

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢ / ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٤ ، ٢٠١ ، ٣٠٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢ .

(٤) أخبار النحويين البصريين : ٣٧ ، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ؛ المعروف بـ (معجم الأدباء) ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، ط٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر (١٩٨٠م) : ١٦ / ١١٧ .

(٥) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣١٣ ، وينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٤٠١ – ٤٠٢ ، ١٩٠، ٣٤٤ . و(المسألة السابعة) من كتاب الانتصار لسيبويه من المبرد ، وتحصيل عين الذهب ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري ، تحقيق الكتور زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، دار الشؤون الثقافة العامة ـ بغداد (١٩٩٢م) : ٣٠٨ .

(٦) خزانة الادب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٩٨٦م) : ١ / ٨ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) طبقات النحويين واللغويين : ٧٥ .

(٩) خزانة الادب : ١ / ٨ .

فيكفي أنه كان ((يعرضها من خلال رأي لأحد العلماء بصورة تدل دلالة قاطعة على أن هذا العالم أو ذاك كان على معرفة بتلك الشواهد ، ورواياتها ، وما يدور حولها من مشكلات لغوية))[١] .

وكما اختلف الباحثون في تحديد موقف سيبويه من القراءات ؛ اختلفوا كذلك في تحديد مسلكه في تخطيء بعضها ، هل هو مصروف إلى السند (الراوي) ، أو إلى المتن (المروي) ، فذهب بعضهم إلى أنه مصروف إلى السند ؛ كالدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي [٢] ، والدكتور أحمد مكي الأنصاري ، وقد وضع في ذلك كتاباً دعاه : (سيبويه والقراءات) ، ومما جاء فيه قوله : ((ولعلك تلحظ أن سيبويه . كعادته . وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة ... فجاء النحاة من بعده وطبقوا هذه القاعدة على قراءة نافع وغيره ... فخطأها المازني صراحة دون مواربة))[٣] ، ثم استشهد بقول المازني في تعليقه على قراءة (معائش) ، فقال على لسانه : ((فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يُلتفت إليها ، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا))[٤] . كذلك قال : ((وكذلك فعل ابن خالويه حين خطّأ هذه القراءة ، ورماها باللحن والغلط ، فقال : ((من همز هذه الياء فقد لحن ، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط))[٥] .

وذهب بعضهم الآخر كالدكتورة خديجة الحديثي إلى أن التصويب مصروف إلى المتن لا إلى السند ، ولكن ليس متن القراءة ، وإلا كان كفراً بواحاً ، وسيبويه والنحاة جميعاً مبرؤون من مثل ذلك ، وإنما المراد متن اللغة التي جاءت عليها القراءة ، يدلك

---

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٦٣ .

(٢) ينظر : سيبويه حياته وكتابه : ١٥٣ ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : ١٣٨ .

(٣) سيبويه والقراءات ، دراسة تحليلية معيارية : ٨٧ . الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢م .

(٤) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٥) المصدر نفسه : ٨٩ ، واعراب ثلاثين سورة من القران الكريم، ابن خالويه ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع : ٥٣ ، ٦٠ ، ٦١ .

على ذلك أن سيبويه ((حينما يعقّب على القراءة بمثل قوله : ((وهذه لغة ضعيفة)) أو ((وهي قليلة)) لا يوجّه الضعف إلى القراءة مباشرة ، إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بقلّتها أو بضعفها لكنها مع ذلك لغة واردة يصحُّ القراءة بها ، فالضعف والقلّة عنده ليس في القراءة نفسها ، إنما في اللغة التي قرأ بها القارئ))[١] ، والمراد من هذا الوصف بيان حال اللغة التي جاءت عليها القراءة من القياس ، ويكفي أن سيبويه يعتقد ((أن القراءة لا تُخالف ، لأن القراءة سنّة))[٢] .

وإذا لم تكن حيرة الباحثين في ردّ استدلال سيبويه على القراءات إلى أيٍّ من المسلكين (السند أو المتن) من مستجدات البحث ، ولا كان انصرف النقد بعد سيبويه إلى سند القراءة كما رأينا عند المازني وابن خالويه كذلك ؛ فإن الذي فات الدارسين ؛ حتى التبس الأمر على كثيرٍ منهم كما رأينا ؛ ظنهم أن النحاة ـ وفيهم سيبويه ـ يصدرون من القراءات عن موقفٍ واحدٍ ، والحق الذي تميل إليه النفس ـ وفاقًا للدكتورة خديجة الحديثي ـ إنَّ سيبويه لم يكن يذهب إلى الذي ذهبوا ، وقد تقدم .

ورأى ابن هشام أن أساس المشكلة يكمن في المصطلح النقدي الذي تعامل به سيبويه مع لغة القراءة ، إذ قال في قول سيبويه : ((واعلم أن ناساً يغلطون فيقولـون : (إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان) وذاك أن معناه معنى الابتداء ... كما قال : ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا ... البيت))[٣] ، فقال ابن هشام ـ معلقاً على قول سيبويه و راداً على ابن مالك الذي لم يفهم مقصد سيبويه ـ : ((ومراده بالغلط ما عُبِّر عنه بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطـأ))[٤] . ولعل هذا يحلُّ من الإشكال شيئاً ، فالظاهر أن ((رجال النحو . عموماً . لم يكونوا يفرِّقون بين لفظ : لحن ، وغلط ، وخطأ ، وقد تبيّن ... أنهم كانوا

---

(١) سيبويه حياته وكتابه : ١٥٣ ، الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الإعلام . الجمهورية العراقية وينظر : الشاهد واصول النحو : ١٣٨ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٣ – ٤٥ .

(٢) كتاب سيبويه : ١ / ١٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٥ .

(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية بمصر : ٢ / ٤٧٨ .

يستعملون الواحد من هذه الأسماء مكان الآخرين ... والنحاة حينما كانوا يتحدون القرّاء ويناقشوهم في قراءاتهم وآرائهم كانوا يطلقون عليهم هذه الألفاظ الثلاثة ، وكأنها مترادفة ، دون تمييز في المعنى ، ولا ملاحظة في التفرقة بين أنواع الأخطاء))[١] ، و ((إنما نعيب عليهم وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم أو غلط . وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أقلّ فصاحة ، فلا تُبنى عليها قاعدة دون أن يُطعن على قارئ أو يشككوا في صحة القراءة))[٢] ، وإلا فتحدي الله (تعالى) الناس على أن يأتوا بمثله غير مقصور على القرآن المتواتر دون قراءاته ، فالقراءات قرآن وإن اختلفت حروفها .

ب . اعتراض المتن

أما مسالك الاعتراض على المتن عند سيبويه فثلاثة بحسب المستقرأ ، هي :

١- **الاستدلال على الخصم بما لا يقول به** : يعني الاحتجاج على الخصم بمذهبه [٣] ، من ذلك متابعة سيبويه الخليل في مسألة (الرفع على الترحم) وقد ذهب إلى أنه يجوز الخفض في قولنا : (((مررتُ بهِ المسكينِ) على البدل))[٤] من الضمير ، وفيه معنى الترحم والنصب على إضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره ، على معنى الترحم ، ((فلا يحسن فيه البدل لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني ، لأنك لست تحدّث عن غائب ، ولكن تنصبه على قولك : بنا تميماً))[٥] ، والرفع ((على إضمار شيء يرفع))[٦] .

---

(١) اللغة والنحو- دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة ، الدكتور حسن عون ، ط١ ، مطبعة رؤيال (١٩٥٢م) : ١٦٤ – ١٦٥.

(٢) البحث اللغوي عن الاعراب ، الدكتور أحمد مختار عمر ، ط ٦ ، عالم الكتب (١٩٨٨م) : ٣٤ .

(٣) جدل الاعراب : ٤٨ .

(٤) كتاب سيبويه : ٢ / ٧٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٧٦ – ٧٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٧٧ .

وقد وافق يونس الخليل في حالة الجرِّ ، وخالفه في حالة النصب ، وخطّأه في حالة الرفع ، ((فزعم أنه ليس يرفع شيئاً على الترحم على إضمار شيءٍ يرفع ، ولكنه إن قال : ضرباني ، قال : المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل ، وكذلك مررتُ به المسكينِ ، يحمل الرفعَ على الرفع ، والجرَّ على الجرِّ ، والنصبَ على النصب))[١] . فيونس يحمل الرفع والنصب والجر في هذه الأمثلة على البدل ، ويخطئ الخليل في تفسيره الرفع على إضمار شيء يرفع . قال سيبويه : ((ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ))[٢] .

فرد عليه سيبويه توجيه النصب متابعاً الخليل في ذلك . قال : ((وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام))[٣] ، وهذا مذهب الجمهور ومذهب يونس نفسه الذي رُدَّ به عليه ، فيروى أن سيبويه لقي يونس وسأله عن ((مررتُ بهِ المسكينَ ، فقال : جائز ، فقال على أي شيء يُنصب ؟ فقال : على الحال ، فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا تكون بالألف واللام ؟ . فقال له : صدقت))[٤] ، فاحتجّ عليه بمذهبه .

٢. المعارضة : معناها معارضة شواهد المخالف بشواهد أثبت منها [٥] ، من ذلك ردُّه على من ذهب إلى أن الفعل الأول أولى في باب التنازع ، ولم ينسبه إلى أحد سوى أن قال : ((قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى))[٦] ، وهو مذهب الكوفيين [٧] ، وبعد أن عرض أدلتهم في المسألة ، والتي منها [٨] : قول امرئ القيس :

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٧٦ .

(٤) معجم الادباء : ١٦ / ١٢٦ – ١٢٧ .

(٥) ينظر : جدل الاعراب : ٥٢ .

(٦) كتاب سيبويه : ١ / ٧٦ .

(٧) تنظر : (المسألة الثالثة عشر) من كتاب (الانصاف) لأبي البركات الانباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (١٩٦١م) .

(٨) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٧٥ – ٨٠ .

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المالِ

وقول المرار الأسدي :

فردَّ على الفؤادِ هَوًى عميداً و سُوئل لو يبين لنا سؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُد الخِدالا

وغير ذلك من الشواهد التي عارضها بسماعه . ومما عارض به أدلة المذهب استشهاده [١] بقول الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنُو عَبدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشمِ

وقول طفيل الغنوي :

وكمْتاً مُدَمّاةً كأن مُتونَها جَرَى فوقها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرَىَ بهِ سَيْفَانَة تُصْبِي الحَليمَ ومثْلُها أصْبَاهُ

ثم قال في إثر عرضه شواهده : ((فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل في اللفظ ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى))[٢] .

وواضح أن معارضة سماع الخصم إما أن يُرد بسماعٍ أثبت منه ، وإما أن يُعضد السماع بقياس يرجحه . وكان ابن جني يقول في نحو هذا : ((فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم))[٣] .

وفيه مسلك آخر يُدعى : (التأويل)[٤] ، سيأتي .

٣. التأويل : على أنَّ القياس العاضد للسماع في المسألة الآنفة الذكر لابد من أن يُمهد له بالتأويل . فإما أن يُرد سماع الخصم بالتأويل فحسب . أو أن يُرد بالقياس ؛ بعد تأول أدلته . وهكذا اتفق لصاحب الكتاب آنفًا ؛ فبعد أن استوفى سيبويه معارضة شواهد

(١) تنظر شواهده في المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧٧ .

(٣) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق الدكتور محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٥٢م) : ٢ / ٣٨٤ .

(٤) ينظر : جدل الاعراب : ٤٩ .

المخالف بشواهد من سماعه ؛ حرص على أن يفند كل شاهدٍ مُعارضٍ بوجه من وجوه التأويل ، كتأويله شاهد امرئ القيس ـ على سبيل المثال ـ إذ قال في التعليق عليه : ((فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده (المُلك) وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى))[١] . يريد لو قدّرت على مذهبهم : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشةٍ كفاني قليل من المال ولم أطلب المُلك ذلك القليل ؛ لكان كلاماً متناقضاً لا محصول له ، وإنما يتم معنى البيت إذا قدّرت لقوله (ولم أطلب) مفعولاً يدل عليه البيت بعده تقديره (ولم أطلب المُلك) فيصير: ولو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب المُلك ؛ كان كلاماً صحيحاً .

ثم عضد قوله بتفنيد قياس الخصم الذي عقدوه على شواهدهم تلك بقياس الأخفش المبني على الشواهد الصحيحة ، قال : ((قال الأخفش : فهذا رديء في القياس ، يدخل فيه أن تقول ...))[٢] . وهكذا يخرِّج أدلة الخصم على وجوه من التأويل ، وملتمساً لشواهده قياسها الصحيح .

وعلى ذلك فالتأويل مما يسلكه المستدل لدفع دليل الخصم وتخريجه على وجه من وجوه الشذوذ والضرورات ، وقد تبيّن لي أن أكثر ما كان يدفع به سيبويه نقل الآخرين بالتأويل ، بل لا يكاد يطرق مسلكاً من المسالك المتقدمة إلا وهي معضودة بالتأويل [٣] .

الثاني : مسالك الاستدلال في معارضة القياس

أما مسالك الاعتراض على القياس عند سيبويه فثلاثة بحسب المستقرأ ، هي :

١. فساد الاعتبار : ومؤداه ((أن يستدل بالقياس على مسألةٍ في مقابلة النص عن العرب ... فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب لا يجوز))[٤] . وهو من أكثر المسالك

---

(١) كتاب سيبويه : ١ / ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٨١ .

(٣) تنظر ردوده على العلماء في المصدر نفسه – على سبيل المثال – في مسألة : (المنقوص الممنوع من الصرف) : ٣ / ٣١٢ ، ومسألة : (أي) الموصولة : ٢ / ٣٩٨ – ٣٤٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤ .

التي اعتادها سيبويه في نقض أقيسة الآخرين [١] ، من ذلك ردَّه على الخليل ويونس في (أي الموصولة) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها ، نحو : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، فمذهب سيبويه أنها مبنية [٢] . تقول : يعجبني أيُّهم قائمٌ ، واضربْ أيُّهم قائمٌ ، وسلمت على أيُّهم قائمٌ ، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ (مريم : من الآية٦٩) عازياً علّة بنائها إلى مخالفتها أخواتها الموصولات (الذي ، ومن ، وما) في أنها سوّغت حذفاً يقبح في أخواتها ، قال : ((ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضلُ فاضربْ واضربْ مَن أفضَلُ ، حتى يدخل (هو) ، ولا يقول : هات ما أحسنُ ، حتى يقول : ما هو أحسن ، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا))[٣] ، فإن طالت الصلة ـ كأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر ـ جاز الحذف في أخواتها .

وذهب الخليل إلى أنَّ (((أيُّهم) إنما وقع في (اضربْ أيُّهم أفضلُ) على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يُقال له أيُّهم أفضلُ ، وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيت لا حرِجٌ ولا محرومُ))[٤] .

أما يونس ((فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنَّك لرسولُ الله ، و (اضربْ) معلقة))[٥] ، يريد معلقة عن العمل ، فلا تعمل في شيء . وعلى هذا فـ(أي) عند يونس استفهامية معربة ، وهي مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها خبرها ، والفعل قبلها (اضرب ، و لننزعنَّ) معلق عن العمل ، وهما بمنزلة قولك : أشهدُ إنَّك لرسولُ الله ، فرد

---

(١) تنظر ردوده على العلماء في المصدر نفسه – على سبيل المثال – في مسألة : (تنوين الممنوع من الصرف) : ٢ / ٢٠٣ ، ومسألة : (هو) وأخواتها متى تكون فصلاً : ٢ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٨ – ٤٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٠ .

عليهما سيبويه بأن هذا خلاف المنصوص عن العرب ، فـ ((تفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ .

وأما قول يونس فلا يشبه : أَشهدُ إنك لمنطلق ... ومن قولهما : اضربْ أيٌّ أفضلُ ، وأما غيرهما فيقول : اضربْ أيَّاً أفضلُ . ويقيس ذا على (الذي) وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلِّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك ، يعني أيُّهم ، وأجروا (أيَّا) على القياس . ولو قالت العرب : (اضربْ أيٌّ أفضلُ) لقلتَه ، ولم يكن بد من متابعتهم ، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[١] .

وتأكيداً منه على هذا المسلك كان يقول : ((ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه))[٢] ، ويقول : ((فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا))[٣]، ويقول : ((وأما قول النحويين : ... فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به كان هيناً))[٤] .

٢. المعارضة : معناها ((أن يعارض بعلة مبتدأة))[٥] ، أي يعارض العلة التي ابتدأ بها الخصم بنقضها ونقيضها ، فحين ذهب الكوفيون في باب التنازع ـ كما أسلفنا ـ إلى أن أول الفعلين أولى بالعمل وقالوا : ((الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى)) [٦] ، عارضه سيبويه بقوله الآنف الذكر : ((الفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل في اللفظ ، والآخر مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى))[٧] ، يعني لم يعد لعلة السبق والابتداء

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠١ – ٤٠٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠ .
(٣) المصدر نفسه : ١ / ٤١٤ .
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٤ .
(٥) جدل الاعراب : ٦٢ .
(٦) كتاب سيبويه : ١ / ٧٦ .
(٧) المصدر نفسه : ١ / ٧٧ .

للفعل الأول في هذا القياس من وجه ، وعلة القرب للفعل الثاني على هذا أصلح وأقوى لأنها مناط العمل والمعنى [١] .

ولم أقف على شواهد لهذا المسلك سوى هذا الشاهد ، وهو متشاكل مع مسلك (المعارضة) ـ كما ترى ـ في الاعتراض على المتن المسموع ، إن لم يكن هو هو ، فالمبدأ واحد لكن التطبيق مختلف .

٣. النقض : وهذا ثالث المسالك وآخرها ، ويراد بالنقض : نقض قياس الخصم بنقض علته [٢] ، ومنه متابعة سيبويه يونس بن حبيب في الرد على من أجاز العطف بـ (كيف) ، وهو مذهب بعض الكوفيين ، فقد نسبه السيوطي إلى هشام بن معاوية الضرير [٣] .

قال سيبويه : ((وتقول : ما مررتُ برجل مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة ، بمنزلة : فأينَ راغبٌ في الصدقة . زعم يونس أن الجر خطأ ؛ لأن (أين) ونحوها يُبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن شيء ... ألا ترى أنك لو قلت : رأيتُ زيداً فأينَ عمراً ، أو فهلْ بشراً ؛ لم يجز))[٤] . وقال في موضع آخر : ((وأما ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأة ، فزعم يونس أن الجر خطأ ، وقال هو بمنزلة (أينَ) ، ومن جرَّ هذا فهو ينبغي له أن يقول : ما مررتُ بعبد الله فَلِمَ أخيه ؟ وما لقيتُ زيداً مرةً فكم أبا عمرو ؟ تريد : فلِمَ مررتَ بأخيه ؟ و فكم لقيتَة أبا عمرو ؟))[٥] . فالعلة موجودة في هذه الأمثلة ، ولكنهم لا يستطيعون أن يحكموا بما حكموا به على غيرها ، قال السيرافي : وبذلك ((ألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف وبلم وبكم ، فقال : ينبغي أن يجيز : ما مررتُ بعبد الله فلمَ أخيه ؟

---

(١) ينظر : الانصاف : ١ / ٨٧ وما بعدها ، وجدل الاعراب : ٦٢ .

(٢) ينظر : جدل الاعراب : ٦٠ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة – بيروت : ٢ / ١٣٨ .

(٤) كتاب سيبويه : ١ / ٤٣٥ – ٤٣٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٤٤١ .

وما لقيت زيداً فكم أبا عمرو ؟ ... وهم لا يلتزمون بذلك))[١] . ولذلك قال أبو البركات الانباري في تعريف هذا المسلك : ((وجود العلة ولا حكم))[٢] .

نتائج البحث

على الرغم من تنوع مسميات الأمثلة لتنوع مواردها (لحن العامة ، ومؤاخذات العلماء ..) يبقي (الدليل : المعيار) واحدًا ؛ وإن كان السبيل إلى الاستدلال به انعكاسًا طبعيًّا لعقلية المستدل به ؛ والنحاة على تفاوتٍ في ذلك ؛ وهكذا اتفق لسيبويه في صنعة الكتاب ؛ وقد صدرت تصويباته عن طريقٍ نهجةٍ في تعيين الخطأ والنفاذ إليه بأسلوب عقليٍّ معللٍ ، لكن استدلالاته سرعان ما تخلت عن حظها من الذاتية ؛ إذ نفذت إلى العقل الجمعي النحوي ؛ فاعتُمدت أساسًا من أسس الحجاج النحوي حين اعتُمد الكتاب معيارًا على العربية ، وكأنّ سيبويه إذ يؤسس لصنعة الكتاب إنّما يؤسس أبجديةً للحجاج النحوي في النقد وفي غيره ؛ حتى غدت مسالك استدلاله في تصويب الآراء والمذاهب مثالاً يُحتذى ؛ ويكفي شاهدًا على ذلك أنَّ أبا البركات الأنباري في تنظيره (جدل الإعراب) ـ كما رأينا ـ لم يجاوز تطبيقات سيبويه في الكتاب ، ولك أن تتخيل إلى أي مدىً وفّق صاحب الكتاب في استدلالاته ! فليس الشأن في أن أحدهما يطبّق والآخر ينظّر ؛ إنما الشأن أن يأتي التطبيق سابقاً على التنظير ؛ ثم ينتهي حيث انتهى .

كما لم يكن سيبويه في تطبيقاته جامعاً للآراء وناقلاً للشواهد ـ كما يُشاع ـ فحسب ، بل كان جامعاً وناقداً ، يعرض المسألة ، ويقارن بين الأدلة ، وبعد محاكمة الأدلة ومناقشتها يختار الدليل الناهض بالإثبات والقائم بالحجة ، والنتيجة تكون بتأكيد الرأي المختار ودعمه ؛ لا فرق في ذلك بين النقد المباشر وبين النقد المبني على ترجيح الأدلة وتعارض الآراء ، فمسالك الاستدلال تتسع لكل الأمثلة . أما السماع ، فأكثر اعتراض سيبويه عليه كان من طريق (التأويل) ، فضلاً عن مسلكي (المعارضة) و(الاستدلال على الخصم بما لا يقول به) ، بعد توثيق الأسانيد وطعن مرذولها . وأما

(١) شرح السيرافي على هامش الكتاب ، للسيرافي ، منشور بحاشية الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٤١ .
(٢) جدل الاعراب : ٦٠ .

القياس فأكثر ما كان يعترض عليه سيبويه من طريــق (فساد الاعتبـار) ، فضلاً عن مسلكي (المعارضة) و (النقض) .

وكما أن اختيار المسلك الاستدلالي يوضح نزعة العالم ومنهجه في البحث والدراسة فضلاً عن النقد والتقويم ، كذلك فإن تحديد المسلك مما يعين على دراسة الظواهر اللغوية والموضوعات النحوية في اللغة ، وبه وحده نثبت أنَّ سيبويه ذو نزعة نقلية مدعومة بالقياس ، فالسماع أولاً ثم يكون القياس ، وأنه مبرأ من تهمة تخطيء القراءة وتلحين القراء ، وإن كان في تضعيفه اللغة التي جاءت عليها القراءة تجريح للقراءة نفسها ، لكنه لم يكن مقصودًا لذاته ، ومع ذلك يؤخذ عليه في هذا الجانب تهاونه في المصطلحات التي تعامل بها مع القراءة .

sebawahi inference ways for grammatical mistakes correction

Dr.Saifeddeen Sh. Noori

Abstract

This study show a critical and valuable methodology of sebawiah in aiming the book . The books writer and his aims depend on explicit and clear fact . Which determines the wrong and presents the reasoner . This study determines and show his method (Sebawaih) and explains his ideology .

This study leads us towords a near point of Grammatical proofs . It is serious in clearing sebawaih's point of view and how to put it as criteria . whenever makes the other is a subhect of criticism .